

Analyzing the relationship between Public debt and investment in Iraq for the period (2004-2020)

عباس جواد الخفاجي
Abbas Jawad Al Khafaji
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

University of Karbala
College of Administration and Economics
abbas.jawad@s.uokerbala.edu.iq

أ.د حيدر حسين احمد ال طعمة
Prof. Dr. Hayder Hussein ahmed Tuama
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

University of Karbala
College of Administration and Economics
hayder.hussain@uokerbala.edu.iq

المستخلص

مع تزايد النفقات العامة بمعدلات عالية وتذبذب أسعار النفط باعتباره المصدر الأساس للإيرادات العامة فقد ادمنت الحكومات العراقية على سد العجز الحاصل في الموازنة العام عن طريق الاقتراض سواء كان الاقتراض داخلي ام خارجي، فقد خلف تراكم القروض والفوائد المترتبة عليها الى ارتفاع معدلات الدين العام، وان لارتفاع معدلات الدين العام اثارا الاقتصادية مختلفة على بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها الاستثمار، اذ يهدف البحث الى بيان لأثر الدين العام في الاستثمار في العراق. تم اختبار العلاقة بين الدين العام والاستثمار في العراق خلال المدة (2004-2020) باستخدام نموذج (ARDL). وقد بينت النتائج ضعف تأثير الدين العام، بشقيه الداخلي والخارجي بالاستثمار في العراق خلال مدة الدراسة، مما يشير الى محدودية تأثير الدين العام في الاستثمار وارتباط الاخير بمتغيرات اخرى غير الدين العام، من نحو عدم توفر بيئة امنة ومستقرة للاستثمار فضلاً عن ضعف الدعم المقدم من القطاع العام في تنمية الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الدين العام في العراق، الاستثمار.

Abstract:

With public expenditures increasing at high rates and oil prices fluctuating as the main source of public revenues, Iraqi governments have become addicted to filling the deficit in the general budget by borrowing, whether internal or external borrowing. Public debt rates have different economic effects on some economic variables, including investment, as the research aims to show the impact of public debt on investment in Iraq.

The relationship between public debt and investment in Iraq during the period (2004-2020) was tested using the ARDL model. The results showed the weak impact of public debt, both internal and external, on investment in Iraq during the study period, which indicates the limited impact of public debt on investment and the latter's association with variables other than public debt, in terms of the lack of a safe and stable environment for investment, as well as the weak support provided by the sector year in investment development.

Keywords: public debt in Iraq, investment.

1-المقدمة

يُعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة لعنة الموارد أو ما يسمى بمفارقة الوفرة النفطية، فمنذ اكتشاف النفط في العراق وحتى وقتنا الحاضر والاقتصاد العراقي يعاني من مشكلة "المرض الهولندي"، فلم يستطع هذا البلد من النهوض باقتصاده والإفادة من الإيرادات النفطية لبناء اقتصاد قوي ومتنوع يحقق التنمية والحقا بركب الدول المتقدمة.

وبالرغم مما يمتلكه من إمكانيات وموارد هائلة سواء كانت بشرية أو طبيعية أو غيرها، فإن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات بنيوية كبيرة أدت إلى فشل برامج وخطط التنمية والاستثمار، في حين تمكنت دول أخرى كانت تقف على خط شروع واحد مع العراق من التحول إلى نمط اقتصادي أكثر تطوراً وتقدماً من خلال اتباع خطط اقتصادية معينة، منها التركيز على القاعدة الذهبية للدين العام التي تنص على "ان كل الدين يوجه نحو الاستثمارات" لتحقيق الاستدامة في الدين العام سواء كان الدين داخلياً أو خارجياً، وفقاً لهذه القاعدة فإن الدولة تقتض لتغطية النفقات الاستثمارية دون النفقات الجارية، الا ان الملاحظ في الموازنات العراقية ان المخصص للاستثمار

يشكل نسبة قليلة جداً، في حين يذهب الجزء الأكبر نحو الانفاق التشغيلي، كما ان السياسات الاقتصادية التي طبقت فيه خلال العقود الماضية لم تعمل على استثمار العوائد النفطية لتنويع الاقتصاد وتنمية قطاعاته من اجل دفع عجلة النمو الاقتصادي.

2- هيكلية البحث

1-2 أهمية البحث:

حظيت العلاقة بين الدين العام والاستثمار بجدل واسع خلال الدراسات الماضية نظرا لاتساع سياسة الاقتراض الحكومي في معظم بلدان العالم لتعويض الانكماش الذي خلفته الازمات الاقتصادية والمالية المتكررة في الاقتصاد العالمي، وما خلفه من اهمال واضح في مخصصات الاستثمار في الموازنة العامة للدولة، كذاك اللجوء الى هذه المخصصات في حال انخفاض الإيرادات الحكومية وانفاقها في الجانب الاستهلاكي.

2-2 مشكلة البحث:

مع ادمان الحكومات العراقية على اللجوء الى الدين العام عند انخفاض الإيرادات وما يخلفه من اثار على الاقتصاد العراقي فإن مشكلة البحث تكمن في ان ارتفاع الدين العام ينعكس بشكل سلبي على معدلات الاستثمار في العراق ولما له من انعكاسات سلبية على الاقتصاد العراقي.

3-2 فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود تأثير سلبي للدين العام على معدلات الاستثمار في العراق،

4-2 هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان العلاقة ما بين الاقتراض العام (الداخلي والخارجي) مع الاستثمار، لما له من أهمية قصوى في تحقيق الاستدامة المالية.

5-2 حدود البحث:

الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية للبحث من خلال استخدام بيانات ربع سنوية لكل من الاقتراض العام بشقيه الداخلي والخارجي والاستثمار للمدة (2004-2020).
الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية بالاقتصاد العراقي.

6-2 هيكل البحث:

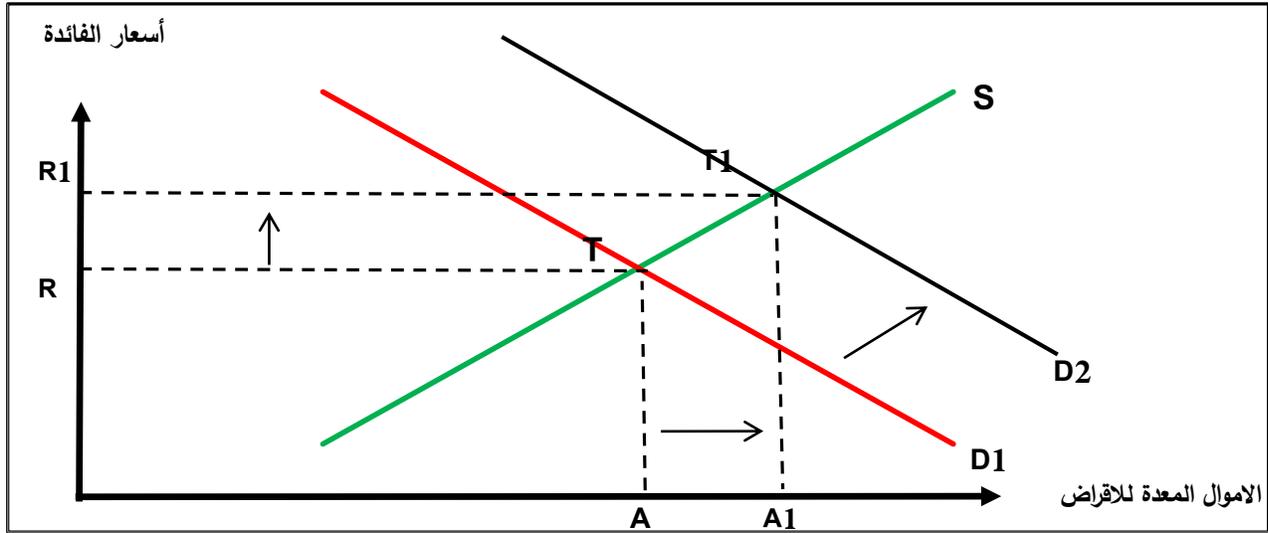
سعيًا لتحقيق هدف البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، تناول الأول تأثير الدين العام في الاستثمار. اما المبحث الثاني فقد تناول العلاقة بين الدين العام والاستثمار في العراق وجاء بمطليبين، تناول الاول العلاقة بين الدين الداخلي والاستثمار في العراق للمدة (2004-2020). فيما عرض المطلب الثاني العلاقة بين الدين الخارجي والاستثمار في العراق للمدة (2004-2020). واخيرا، كرس المبحث الثالث لقياس وتحليل العلاقة بين الدين العام والاستثمار، وجاء بمطليبين، تناول الأول نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، في حين عرض المبحث الثاني نتائج تقدير العلاقة بين الدين العام الداخلي والخارجي مع الاستثمار في العراق خلال المدة (2004-2020). واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول:

3-الدين العام والاستثمار

حذرت النظرية الكلاسيكية منذ نهايات القرن التاسع عشر من مخاطر الاقتراض العام على الاستثمار الخاص نظرا لان الموارد المالية محدودة (الاموال المعدة للإقراض) وبالتالي ما تقتضيه الحكومة سيكون على حساب استثمارات القطاع الخاص، نظرا لان الطلب الحكومي على الاقتراض لتمويل عجز الموازنة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وبالنظر لحساسية الاستثمار لأسعار الفائدة كونها كلفة على الإنتاج، ترتبط معدلات الاستثمار عكسيا بأسعار الفائدة والاقتراض العام. هذه الحجة في تفسير تأثير الاقتراض العام في الاستثمار عبر قناة سعر الفائدة كانت أداة ضغط لكبح الاقتراض العام وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي نظرا للأضرار التي يخلفها الانفاق الحكومي الممول بالاقتراض العام، فضلا على إن استخدام الاموال العامة، بحسب زعم الكلاسيك، يتجه في الغالب لأغراض استهلاكية مما يقلص من معدلات الاستثمار وتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي. ورغم انتقاد كينز لهذه العلاقة وتأكيده على ضعف حساسية الاستثمار لأسعار الفائدة، الا إن المدراس الاقتصادية المتصلة بالفكر الكلاسيكي، روجت لهذا الفهم طيلة العقود الماضية من القرن العشرين. ولا زالت العلاقة بين الاقتراض العام ومعدلات الاستثمار، عبر قناة سعر الفائدة، موضع بحث وقياس حتى وقتنا الحالي (علي، 2018: 18).

تسلم النظرية الاقتصادية بأن قيام الحكومة بطلب نسبة كبيرة من الادخارات المتوفرة عن طريق بيع السندات الحكومية إلى القطاع غير المصرفي بغية تمويل الزيادة في الانفاق العام يتسبب في خفض عرض الادخارات في سوق الأموال المعدة للإقراض وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة (إسماعيل، 2003: 508). وحين يتم تمويل العجز بالاقتراض من الجمهور فإنه يعد عملاً مالياً خالصاً للحكومة لعدم تغير عرض النقد إذ إن الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب للأفراد ستخفض بينما تزداد الودائع الجارية للحكومة بنفس المقدار ثم تقوم الحكومة باستخدام حصيلة الأموال المتحصل عليها في زيادة مشترياتها من السلع والخدمات وان تمويل عجز الموازنة بالاقتراض يترتب عليه انخفاض عرض الأموال المعدة للإقراض لتمويل الاستثمار الخاص والانفاق الاستهلاكي الخاص إذ إن ارتفاع سعر الفائدة كنتيجة يؤدي إلى تقليص الأثر التوسعي لعجز الموازنة.

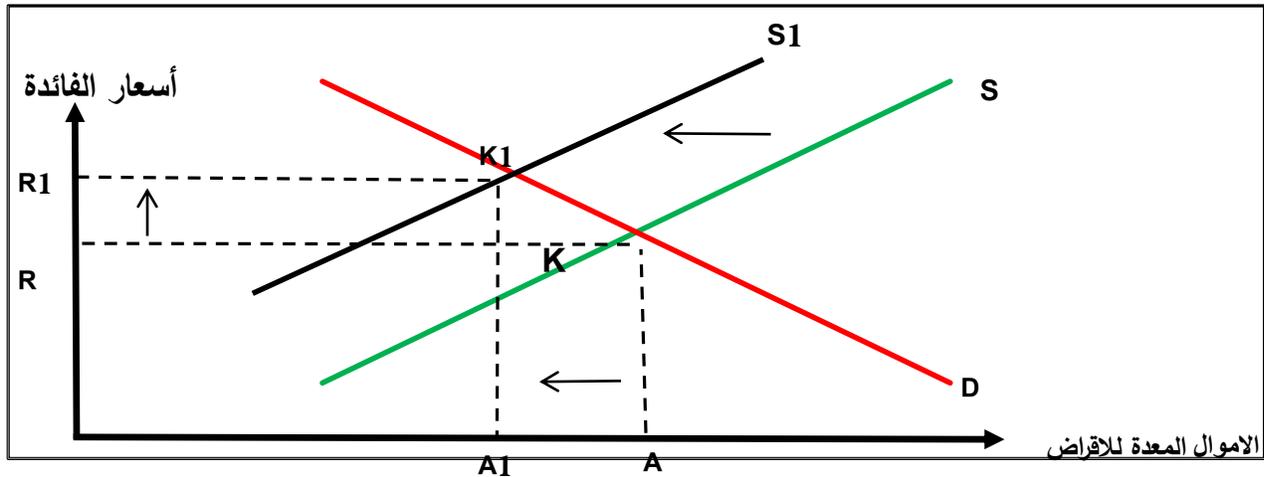


الشكل (1) تأثير الاقتراض من الجمهور في الطلب على الاموال

N, Gregory, Mankiw, Brief Principles of Macroeconomics, 5th ed, South-Western, USA, 2009. p.173.

ويتضح من شكل (1) أنه يترتب على ارتفاع حجم القروض انتقال منحني الطلب على الأموال القابلة للإقراض نحو اليمين من (D1) إلى (D2) وفيه دلالة على ارتفاع الاقتراض العام وزيادة الطلب على الأموال المعدة للإقراض من (A) إلى (A1)، كما يبين الشكل إن التحول يجعلنا نأخذ في الاعتبار كيفية تغير التوازن من نقطة (T) إلى نقطة (T1) من خلال ارتفاع أسعار الفائدة كنتيجة للطلب المتزايد على الأموال القابلة للإقراض مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة (Mankiw، 2009: 173) من نقطة (R) إلى نقطة (R1). وارتفاع أسعار الفائدة يعني زيادة كلفة الفرصة البديلة للاستثمار في رأس المال المادي ومن ثم تخفيض الدافع لدى القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع الأقل ربحية إذ يفضل المستثمرون في القطاع الخاص الاستثمار بشراء السندات على السلع الرأسمالية. وبالمثل تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى إضعاف استهلاك القطاع الخاص نظراً لارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق. أي إن الزيادة من الاقتراض العام قد زاحم الاستثمار الخاص عن طريق رفع أسعار الفائدة مما دفع بالمستثمرين في القطاع الخاص إلى تقليص الاستثمار أو البحث عن مصادر أخرى للتمويل، وأهم هذه المصادر هي المصارف التجارية التي ترفع أسعار الفائدة بعد تزايد حاجة المستثمرين والمضاربين للموارد المالية، ومع ذلك يعتمد الأثر النهائي على سعر الفائدة القصير الأجل على موقف البنك المركزي من منح السيولة للمصارف التجارية لمواجهة تزايد الطلب على الموارد المالية فإذا استطاعت المصارف من إعادة تمويل سيولتها لدى البنك المركزي فهذا سيعمل على المحافظة على اعتدال أسعار الفائدة. أما إذا اعتمد البنك المركزي سياسة نقدية متشددة إزاء منح السيولة للمصارف التجارية فإن هذه السياسة سوف تعمل على الضغط على الفائدة باتجاه ارتفاعها (إسماعيل، 1990: 573).

ويمكن تمثيل تأثير مزاحمة الاقتراض العام للاستثمار الخاص عبر سعر الفائدة من خلال التركيز على منحني عرض الأموال المعدة للإقراض، فحينما تعاني الحكومة عجزاً في الموازنة، يكون الادخار العام سالباً، مما يقلص الادخار الوطني. بعبارة أخرى، عندما تقترض الحكومة لتمويل عجز الموازنة، فإنها تقلل المعروض من الأموال المتاحة والقابلة للإقراض لتمويل الاستثمار من قبل الجمهور، وبالتالي فإن الاقتراض العام يؤدي إلى انتقال منحني عرض الأموال القابلة للإقراض إلى اليسار من (S1) إلى (S2)، وكما مبين في الشكل (2):



الشكل (2) تأثير الاقتراض من الجمهور في عرض الأموال

N, Gregory, Mankiw, Brief Principles of Macroeconomics, 5th ed, South-Western, USA, 2009. p.174.

اذ يتضح من الشكل (2) عندما يقلل عجز الموازنة المعروف من الأموال القابلة للقرض من (S) إلى (S1)، فإنه يرتفع سعر الفائدة من نقطة (R) إلى نقطة (R1) ثم يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تغيير سلوك الجمهور المشارك في سوق الاقتراض. اذ يقل عدد الجمهور من طالبي الأموال القابلة للإقراض بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي عزوف الجمهور عن الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض تراكم راس المال والنمو الاقتصادي. ويُطلق على الانخفاض في الاستثمار بسبب الاقتراض العام (بأثر المزاحمة) ويتم تمثيله في الشكل بالحركة على طول منحنى الطلب (D) الذي يعكس انخفاض الطلب على الأموال القابلة للإقراض من نقطة (K) إلى نقطة (K1). أي عندما تقتصر الحكومة لتمويل عجز موازنتها فإنها تزامم المقترضين الذين يحاولون تمويل الاستثمار (علي، 2020: 24). وبالتالي، فإن تحليل العلاقة بين الاقتراض العام والاستثمار تبدأ من آثار الاقتراض العام على عرض وطلب الأموال القابلة للإقراض، فعندما ينخفض الادخار الحكومي نتيجة تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة، ويقل الادخار العام والادخار القومي تبعاً، ترتفع أسعار الفائدة، وبالتالي ينخفض الاستثمار ويتراجع تراكم راس مال وينخفض النمو الاقتصادي (Mankiw، 2009: 174).

ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى إن علاقة الاقتراض العام بالاستثمار عبر أسعار الفائدة خاضعة لاعتبارات متعددة، اذ يتأثر سعر الفائدة بشكل مباشر بالسياسة النقدية والسياسة المالية وكذلك مستوى النشاط الاقتصادي. من جانب لان السياسة النقدية تؤثر في عرض النقود وسرعة تداولها، في حين تؤدي السياسة المالية دوراً مهماً في التأثير في سلوك سعر الفائدة من خلال حجم الدين العام (النويران، 2017: 158). كما إن اقتراض الحكومة من البنك المركزي بطريقة مباشرة (السحب على المكشوف) أو غير مباشرة (بيع السندات الحكومية) لتمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي يعني إصدار نقود جديدة بمقدار العجز الممول بهذا الأسلوب، مما يعكس في صورة زيادة في عرض النقد ومن ثم انخفاض أسعار الفائدة في المدى القريب. لذلك فإن السياسة المالية التوسعية المقرونة بتوسيع نقدي لا تقود إلى إحداث نقص في عرض الأموال التي يمكن استخدامها من قبل الأفراد وقطاع الأعمال، وبالتالي لا تتسبب في تقليل الإنفاق الخاص على السلع الاستهلاكية والاستثمارية. وبعبارة أخرى، إن انتهاج سياسة نقدية مساندة للسياسة المالية التوسعية يشكل عامل ضغط لخفض أسعار الفائدة قصيرة الأجل ومن ثم تعزيز الإنفاق الخاص والطلب الكلي. ومن ناحية أخرى، عندما تقوم الحكومة بإنفاق النقود الجديدة تزداد دخول الأفراد ومن ثم ودائعهم لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة احتياطياتها النقدية ومنح البنوك قدرة أكبر على تقديم المزيد من الائتمان عن طريق عمل مضاعف الائتمان وبذلك يتوسع عرض النقد وتميل أسعار الفائدة إلى الانخفاض في المدى القصير (إسماعيل، 2003: 158).

المبحث الثاني:

4- العلاقة بين الدين العام والاستثمار في العراق

ان المتتبع لمسار الموازنات العراقية يلاحظ إن المخصص للإنفاق الاستثماري يستخدم لامتناس التقلبات، فعندما تزداد الإيرادات يزداد حجم الاستثمار العام، وعندما تنخفض الإيرادات لا تتأثر النفقات التشغيلية كثيراً بل يكون أكثر الاقتطاع من المخصص للاستثمار، وفي العراق يتبين إن القروض الداخلية والخارجية قد فاقت النفقات الاستثمارية وان السياسات الاقتصادية التي طبقت فيه خلال العقود الماضية لم تعمل على استثمار العوائد النفطية ضمن قطاعات تعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي وجعل القطاع النفطي مورداً ثانوياً

وليس اساسياً كونه من الموارد الناضبة، فضلاً عن إن هذه السياسات المتبعة في العراق تتسم بالمركزية واستمرار التدخل الحكومي اللامحدود وعدم اعطاء فرصة حقيقية للقطاع الخاص ضمن شروط وضوابط ومراقبة السلطة المركزية، مما أدى إلى بقاء دور النشاط الخاص في الاستثمار هامشياً رمزياً لا أكثر، الأمر الذي أدى إلى تخلف القطاعات الانتاجية وعدم تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب وبناء اقتصاد مستدام يقوم على أسس متينة وقوية، وعلى هذا الأساس نتطرق لبيان تحليل صنفى الدين على مسار الاستثمار في العراق (النصراوي واخرون، 2020: 230) خلال المدة (2004-2020) كما في الجدول (1) الاتي:

الجدول (1) الدين الداخلي والخارجي والاستثمار في العراق للمدة (2004-2020): بالترليون دينار

السنة	الدين العام	الدين الداخلي	نمو الدين الداخلي	الدين الخارجي	نمو الدين الخارجي	الاستثمار	نمو الاستثمار
	1	2	3	4	5	6	7
2004	91.279	6.398	-	84.881	-	0.1756552	-
2005	59.053	6.594	3%	52.459	-38%	0.2068493	18%
2006	38.016	5.645	-14%	32.371	-38%	0.4186986	102%
2007	36.408	5.194	-9%	31.214	-4%	0.4268	2%
2008	36.409	4.456	-13%	31.953	2%	0.5531933	30%
2009	28.962	8.504	91%	20.458	-36%	0.9636667	74%
2010	30.962	10.714	26%	20.248	-1%	1.443917	50%
2011	33.331	12.294	15%	21.037	4%	1.744417	21%
2012	30.929	11.536	-6%	19.393	-8%	3.378833	94%
2013	30.318	13.078	13%	17.24	-11%	6.909833	105%
2014	38.758	19.958	53%	18.8	9%	9.686	40%
2015	52.04	31.977	60%	20.063	7%	11.675	21%
2016	62.444	47.055	47%	15.389	-23%	7.856667	-33%
2017	79.224	48.749	4%	30.475	98%	10.29633	31%
2018	75.383	43.954	-10%	31.429	3%	7.911917	-23%
2019	69.498	38.91	-11%	30.588	-3%	8.167167	3%
2020	94.575	66.255	70%	28.32	-7%	0.61875	-92%

العمود (1،2،4) وزارة المالية، دائرة الدين العام، نشرات احصائية للمدة (2004-2020). عمود (6) البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية للمدة (2004-2020). العمود (3،5،7) من عمل الباحث.

1-4المطلب الاول: العلاقة بين الدين الداخلي والاستثمار في العراق للمدة (2004-2020):

إن علاقة الدين العام الداخلي في الاستثمار مهمة وضرورية إذ يتوجب توجيه الدين العام الداخلي نحو الاستثمار الحقيقي، وكلما استغلت هذه الديون بشكل اقتصادي فأنها تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مستويات الدخل وزيادة الادخار وسد النقص في الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية، لذلك فإن تراكم الدين العام الداخلي يعمل على تقليص الانفاق الاستثماري نتيجة دفع تكاليف أصل الدين وخدمة الدين الذي يؤثر سلباً على الادخار وانخفاض قدرة المصارف في منح القروض للقطاع الخاص وانخفاض الاستثمار وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

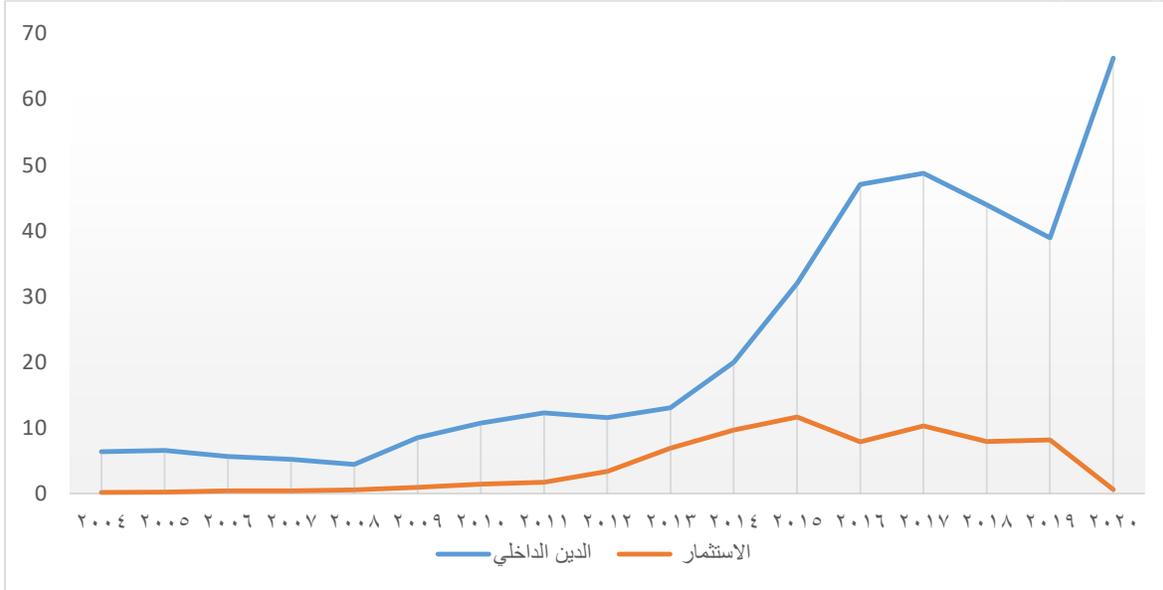
إن الدين الداخلي في العراق لا يرتبط بشكل مباشر بالاستثمار، لأن الغاية الأساسية من الدين الداخلي هو لتمويل عجز الموازنة، وقد لا ينعكس ذلك على معدلات الإنفاق الاستثماري، لاسيما إذا كان تمويل عجز الموازنة لسد النفقات الجارية والتشغيلية في اهمال واضح للنفقات الاستثمارية وهذا ما يتنافى مع منطق القاعدة الذهبية لتحقيق استدامة الدين العام، ومع ارتباط الدين الداخلي بالإيرادات النفطية إذ يرتفع الدين الداخلي في العراق كلما انخفضت الإيرادات النفطية وبالعكس (النصراوي واخرون، 2020: 231)، ونتطرق إلى اتجاه الدين الداخلي واتجاه الاستثمار خلال فترة الدراسة في العراق من خلال الجدول أعلاه:

ومن خلال استعراض الجدول (1) نلاحظ بعد التحول في النظام السياسي عام (2003) فقد أخذ حجم الاقتراض الداخلي بالإرتفاع من قرابة (6.398) تريليون دينار عام (2004) إلى حوالي (66.255) تريليون دينار عام (2020) ويعود سبب هذا الإرتفاع إلى تمويل

الاتفاق المتزايد، إلا إن هذه القروض الداخلية لم تستثمر في انشاء مشاريع استثمارية وبنى تحتية وانما استخدمت لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة كما إن نسبة اسهام القروض الداخلية في تمويل الاستثمارات كانت قليلة ويرجع ذلك إلى الزيادة في إيرادات النفط والافتتاح على العالم الخارجي، بالرغم من ذلك إلا إن الاستثمار قد ارتفع خلال مدة الدراسة من قرابة (0.1756552) ترليون دينار في عام (2004) إلى قرابة (0.5531933) ترليون دينار في عام (2008) نتيجة تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلد وزيادة الصادرات النفطية وارتفاع أسعاره، في ما رافقه ارتفاع الدين الداخلي إذ سجل قرابة (4.456) ترليون دينار في عام (2008).

مع استمرار ارتفاع الدين الداخلي رافقه ارتفاع الاستثمار حتى سجل قرابة (11.675) ترليون دينار في عام (2015) وهو أعلى معدل للاستثمار خلال مدة الدراسة في حين بلغ الدين الداخلي عند عام (2015) قرابة (31.977) ترليون دينار، أما في عام (2016) فقد ارتفع الدين الداخلي بسبب الأزمة المزدوجة التي تعرض لها العراق وهي انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره مما يعني انخفاض الإيرادات العامة الرافدة للموازنة وكذلك تعرض العراق إلى هجمة إرهابية شرسة إذ كانت الحكومة بصدد توفير الإيرادات اللازمة لتوفير كل ما يحتاجه البلد لمواجهة الإرهاب، مما خلف بيئة طاردة للاستثمار وتحويل اغلب مخصصات الاستثمار في الموازنة إلى نفقات عامة التي غلب عليها الطابع العسكري، مما انعكس على انخفاض حجم الاستثمار (عواد وآخرون، 2019: 143)، إذ وصل قرابة (7.856667) ترليون دينار مسجلاً معدل نمو سالب بلغ (33%) مقارنةً بالعام (2015)، وبعد ذلك ارتفع حجم الاستثمار إذ بلغ قرابة (10.29633) ترليون دينار في عام (2017) والسبب في ذلك يعود إلى تحسن أسعار النفط وزيادة الطاقات الانتاجية للقطاع النفطي في حين بلغ الدين الداخلي قرابة (48.749) ترليون دينار، لكن سرعان ما عاود الانفاق الاستثماري إلى الانخفاض في عام (2018) ليصل إلى قرابة (7.911917) ترليون دينار بمعدل نمو بلغ (23%) بالمقارنة مع عام (2017)، بسبب تردي الأوضاع السياسية والأمنية، في حين تراجع الدين الداخلي حتى بلغ قرابة (43.954) ترليون دينار.

في عام (2019) تحسن الاستثمار ليشهد ارتفاعاً طفيفاً إذ بلغ قرابة (8.167167) ترليون دينار محققاً بذلك معدل نمو بلغ (3%) بالمقارنة مع عام (2018)، قبل حدوث الأزمة العالمية جراء جائحة كورونا في عام (2020) التي أوقفت كثيراً من القطاعات الاقتصادية وانخفاض الطلب العالمي وتراجع أسعار النفط وانخفاض الإيرادات العامة وزيادة الاقتراض بمعدلات عالية إذ بلغ حجم الدين الداخلي قرابة (66.255) ترليون دينار، إلا إن اغلب النفقات وجهت نحو النفقات التشغيلية والنفقات الصحية مما ترتب على ذلك انخفاض حاد بالإنفاق الاستثماري إذ بلغ في هذا العام قرابة (0.61875) ترليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (92%) بالمقارنة مع عام (2019) كما موضح في الشكل (3) ادناه:



الشكل (3) اتجاه الدين الداخلي والاستثمار في العراق للمدة (2004-2020):

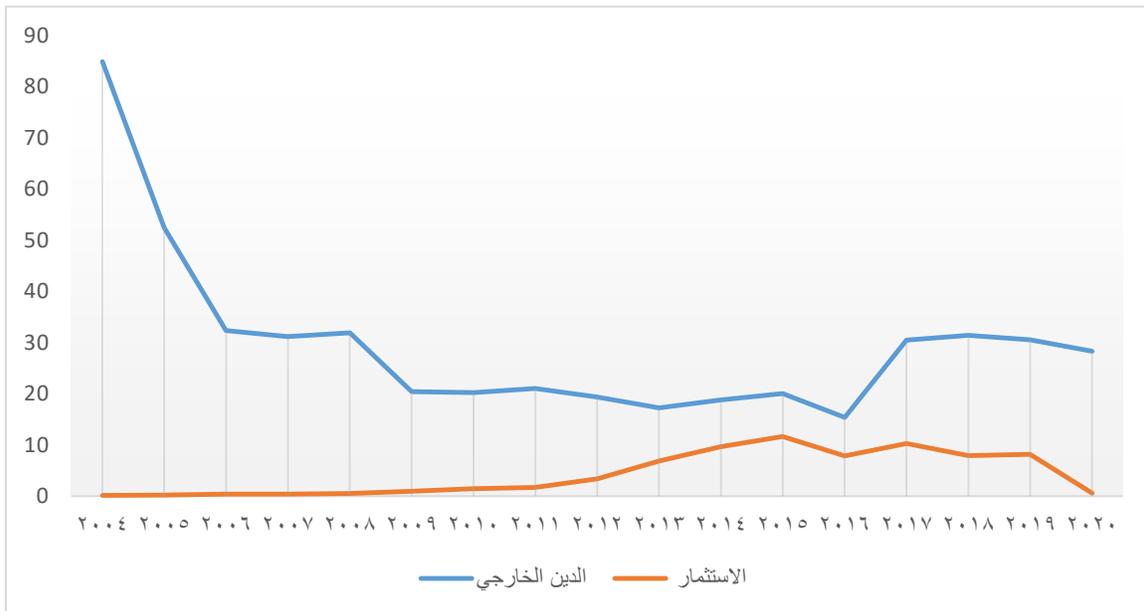
من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

يوضح الشكل (3) أعلاه مساري كل من الدين الداخلي والانفاق الاستثماري في العراق خلال المدة (2004-2020) إذ يبين اتجاه الدين الداخلي الأخذ بالارتفاع رغم التذبذب بين الارتفاع والانخفاض، يتضح من الشكل أعلاه أيضاً إن الانفاق الاستثماري متغير من سنة لأخرى، إذ إن نمو الدين العام الداخلي خلال مدة الدراسة فاق أضعاف نمو الاستثمار وهذا يعني إن العراق سيمرّ بمرحلة صعبة جداً تتمثل بعدم قدرته على سداد ديونه وفوائد تلك الديون، ويتضح انه حتى في السنوات التي يرتفع فيها حجم الانفاق الاستثماري ليس لها اي

أثر على ارض الواقع نتيجة الاضطرابات السياسية والامنية والاقتصادية فضلاً عن الفساد الاداري والمالي وضعف المراقبة على قنوات الانفاق حصيلة القروض.

2-4المطالب الثاني: العلاقة بين الدين الخارجي والاستثمار في العراق للمدة (2004-2020):

من الجدول (1) أعلاه يتضح إن التحليل السابق الذي اعتمدهنا في تحليل العلاقة بين اتجاه الدين الداخلي ونمو الاستثمار في العراق ينطبق على العلاقة بين اتجاه الدين الخارجي ونمو الاستثمار في العراق خلال المدة نفسها وكما موضح بالشكل (4) بالرغم من الإرتفاع والانخفاض في معدلات الدين الخارجي إلا إن الاتجاه العام للدين الخارجي اخذ بالانخفاض من قرابة (84.881) ترليون دينار في عام (2004) إلى قرابة (28.32) ترليون دينار في عام (2020) بسبب إطفاء كثيرٍ من الجهات ديونها اتجاه العراق خلال مدة الدراسة بسبب تغيير النظام السياسي، إلا إن الدين الخارجي ارتفع في عام (2016) بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها العراق وهي انخفاض أسعار النفط وتعرض العراق إلى هجوم إرهابي لكنه عاود إلى الاتجاه العام الاخذ بالانخفاض إلى نهاية مدة الدراسة إلا إن هذه القروض لم توجه نحو الانفاق الاستثماري بسبب لجوء الحكومة إلى هذه القروض لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة، بالذات لسد العجز في النفقات الجارية والتشغيلية دون النظر إلى الجانب الاستثماري من الموازنة (الوزني، 2019: 332)، رغم ذلك لا إن الاستثمار أخذ بالإرتفاع خلال المدة (2004-2015) إذ كان قرابة (0.1756552) ترليون دينار في عام (2004) و سجل معدلات نمو موجبة متباينة خلال هذه المدة إذ سجل أعلى معدل نمو في عام (2013) بلغ (105%) مقارنةً بعام (2012)، نتيجة تحسن الأوضاع السياسية والأمنية حتى بلغ الانفاق الاستثماري في عام (2015) قرابة (11.675) ترليون دينار بمعدل نمو موجب بلغ (21%) مقارنةً بعام (2014)، إلا انه في عام (2016) انخفض بسبب امتداد تأثير الازمة المزدوجة التي مر بها العراق مما جعلته بيئة طاردة للاستثمار إذ بلغ الافاق الاستثماري قرابة (7.856667) ترليون دينار مسجلا معدل نمو سالب بلغ (33%-) مقارنةً بعام (2015)، وفي السنوات التي لحقتها فقد اخذ فيها حجم الانفاق الاستثماري بالتذبذب البسيط بين الإرتفاع والانخفاض حتى عام (2020) فقد حصل انخفاض حاد في حجم الانفاق الاستثماري إذ بلغ قرابة (0.61875) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (92%-) مقارنةً بعام (2019) نتيجة تأثر العراق مثل أغلب دول العالم بالأزمة الصحية التي انعكست سلباً على أغلب القطاعات والأنشطة الاقتصادية مما خفضت الطلب الكلي وتوجه أغلب الانفاق نحو الانفاق الصحي وترك بقية القطاعات كما موضح بالشكل (4) الاتي:



الشكل (4) اتجاه الدين الخارجي والاستثمار في العراق للمدة (2004-2020):

بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

يوضح الشكل (4) أعلاه مساري كل من الدين الخارجي والانفاق الاستثماري في العراق خلال المدة (2004-2020) إذ يوضح اتجاه الدين الخارجي الأخذ بالانخفاض رغم التذبذب بين الإرتفاع والانخفاض، وكذلك مسار الانفاق الاستثماري المعاصر له إذ يتبين انه اخذ بالإرتفاع وبمعدل نمو متذبذب إلا انه انخفض في السنوات التي حدثت فيها صدمات وهي الازمة المزدوجة التي حصلت في العراق عام

(2014) وامتد تأثيرها للأعوام التي تلتها وحتى الازمة العالمية جراء فايروس كورونا عام (2020) التي انخفض فيها الإنفاق الاستثماري انخفا حادا.

المبحث الثالث:

5- قياس العلاقة بين الدين العام والاستثمار

يتناول المبحث الثالث عرض وتحليل نتائج الاختبارات القياسية للعلاقة بين الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي والاستثمار في العراق خلال المدة (2004-2020).

5-1 نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يستخدم اختبار الاستقرارية للتعبير عن درجة تكامل السلسلة الزمنية وذلك بتقدير ما تحتويه من جذور (Unit Root)، فإذا كانت تحتوي على جذر وحدة واحد فان هذه السلسلة تعد متكاملة من الدرجة الأولى (Integrated of order one) ويرمز لها $I(1)$. والسلاسل الزمنية التي لا تحتوي على جذر وحدة أو السلاسل المستقرة تكون متكاملة من الدرجة الصفرية ويرمز لها $I(0)$. ويعد شرط الاستقرار أساسيا في دراسة السلاسل الزمنية وتحليلها، إذا لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فلن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية. ونلاحظ من خلال الجدول بان السلاسل الأصلية كانت غير مستقرة عند المستوى، لذلك تم إجراء اختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى (First-difference) للسلسلة الأصلية وتبين إن المتغيرات جميعها استقرت عند مستوى معنوية (5%) وعليه ستكون المتغيرات متكاملة (Cointegration) من الدرجة الأولى $I(1)$ سواء كان ذلك بوجود قاطع ام قاطع واتجاه عام كما في الجدول (2) ادناه:

جدول (2) اختبار (ADF) و (PP) للمستوى والفروق الأولى

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
At Level				
		DE	DI	IN
With Constant	t-Statistic	-1.6483	0.548631	-1.413358
	Prob.	0.4451	0.9857	0.5630
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3124	-1.983041	-1.395832
	Prob.	0.4141	0.5874	0.8422
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2818	1.340577	0.520272
	Prob.	0.5750	0.9513	0.4831
		n0	n0	n0
At First Difference				
		d(DE)	d(DI)	d(R)
With Constant	t-Statistic	-2.5976	-1.568187	-3.850942
	Prob.	0.1057	0.4864	0.0064
		n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0108	-3.955430	3.197819
	Prob.	0.0192	0.0716	0.0237
		**	*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.7196	-1.130448	3.738839
	Prob.	0.0085	0.2292	0.0005

(*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

5-2 نتائج الاختبار الاولي لنموذج(ARDL):

يُظهر الجدول (3) نتائج الاختبار الاولي لنموذج (ARDL) وكما يلاحظ فيه قيمة (R-squared=0.970815) وهذا يعني إن المتغيرات المستقلة (DI,DE) قد فسرت المتغير التابع (IN) بنسبة (97%) الامر الذي يؤكد صحة تشخيص النموذج حسب معيار فترة الابطاء المثلى (المبين في ملحق) والذي يحدد النموذج الملائم الذي يقدر العلاقة القصيرة والطويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في العراق، وتشير إحصائية (Durbin-Watson) إلى إن قيمته قد بلغت (1.743498) وهذا ما يفسر بأن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي، كما في الجدول ادناه.

الجدول (3) نتائج الاختبار الاولي لنموذج ARDL لدالة الاستثمار

Dependent Variable: IN				
Method: ARDL				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): DE DI				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 18				
Selected Model: ARDL(2, 2, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IN(-1)	1.435873	0.180408	7.959039	0.0000
IN(-2)	-0.436194	0.213827	-2.039935	0.0525
DE	0.145147	0.061279	2.368618	0.0262
DE(-1)	-0.227490	0.088298	-2.576377	0.0166
DE(-2)	0.080668	0.047338	1.704065	0.1013
DI	-0.018637	0.020509	-0.908690	0.3725
C	0.615478	0.590950	1.041505	0.3080
R-squared	0.970815	Mean dependent var	4.917948	
Adjusted R-squared	0.963519	S.D. dependent var	3.997621	
S.E. of regression	0.763542	Akaike info criterion	2.493983	
Sum squared resid	13.99192	Schwarz criterion	2.817786	
Log likelihood	-31.65673	Hannan-Quinn criter.	2.599535	
F-statistic	133.0588	Durbin-Watson stat	1.743498	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model Selection.				

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

5-3 اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود:

يُظهر الجدول (4) نتائج اختبار الحدود حيث تفصح النتائج إن (F) المحتسبة والبالغة (1.006858) هي أصغر من (F) الجدولية الصغرى والبالغة (3.17) وأصغر من القيمة الجدولية العظمى (4.14) عند مستوى (10%) وعليه نقبل فرضية العدم (عدم وجود تكامل

مشترك بين المتغيرات) ونرفض الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك)، اي لا توجد علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات سواء في القيمة العظمى أو الصغرى عند مستوى (1%) و(2.5%) و (5%) و(10%).

الجدول (4) نتائج اختبار الحدود لدالة الاستثمار

ARDL Bounds Test		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	1.006858	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
%10	3.17	4.14
%5	3.79	4.85
%2.5	4.41	5.52
%1	5.15	6.36

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

4-5 تقدير النموذج قصير الاجل ومعادلة تصحيح الخطأ:

يبين الجدول (5) نتائج تقدير المعلمات من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع في الاجل القصير، وتُظهر النتائج وجود علاقة طردية قصيرة الاجل بين المتغير المستقل (الدين الخارجي (DE) والمتغير التابع (الاستثمار IN)، كذلك وجود علاقة عكسية قصيرة الاجل بين المتغير المستقل (الدين الداخلي (DI) والمتغير التابع (الاستثمار IN). ورغم ذلك، لا يمكن الاعتماد على هذه النتائج في قراءة العلاقة بين الدين العام والاستثمار في العراق نظراً لان نتائج اختبار الحدود أفصحت عن عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المذكورة، وبالتالي لا توجد علاقة توازنيه طويلة الاجل بين الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي، مع الاستثمار في العراق خلال مدة الدراسة. وهذا يتفق تماماً مع واقع الاستثمار الخاص في العراق الذي يرتبط بشكل كبير بمناخ الاعمال والبيئة التشريعية والمنافسة مع المنتج الاجنبي، ولا تشكل أسعار الفائدة والمزاخمة المالية تأثيراً يذكر على نمو وتطور الاستثمار الخاص في العراق.

الجدول (5) نتائج تقدير النموذج قصير الاجل لدالة الاستثمار

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: IN				
Selected Model: ARDL(2, 2, 0)				
Included observations: 31				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IN(-1))	0.436194	0.213827	2.039935	0.0525
D(DE)	0.145147	0.061279	2.368618	0.0262
D(DE(-1))	-0.080668	0.047338	-1.704065	0.1013
D(DI)	-0.018637	0.020509	-0.908690	0.3725
CointEq(-1)	-0.000320	0.086368	-0.003708	0.9971
Cointeq = IN - (-5.2288*DE -58.1976*DI + 1921.9813)				

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

5-5 تقدير النموذج طويل الاجل:

يفصح الجدول (6) عن وجود تأثيرين في الأجل الطويل لنوعي الدين العام على الاستثمار (IN) في العراق بعكس الاتجاه، إذ إن هناك تأثيراً عكسياً طويلاً للاجل للدين العام الخارجي (DE) على الاستثمار في العراق، كذلك نجد أن هناك تأثيراً عكسياً آخر طويلاً للاجل للدين العام الداخلي (DI) على الاستثمار في العراق. وهنا ايضا، لا يمكن الاعتماد على هذه النتائج في قراءة العلاقة بين الدين العام والاستثمار في العراق نظرا لان نتائج اختبار الحدود افصحت عن عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المذكورة، وبالتالي لا توجد علاقة توازنه طويلة الاجل بين الدين العام، بشقية الداخلي والخارجي، مع الاستثمار في العراق خلال مدة الدراسة. وهذا يتفق تماما مع واقع الاستثمار الخاص في العراق الذي يرتبط بشكل كبير بمناخ الاعمال والبيئة التشريعية والمنافسة مع المنتج الاجنبي، ولا تشكل أسعار الفائدة والمزاحمة المالية تأثيراً يذكر على نمو وتطور الاستثمار الخاص في العراق.

الجدول (6) نتائج تقدير النموذج طويل الاجل لدالة الاستثمار

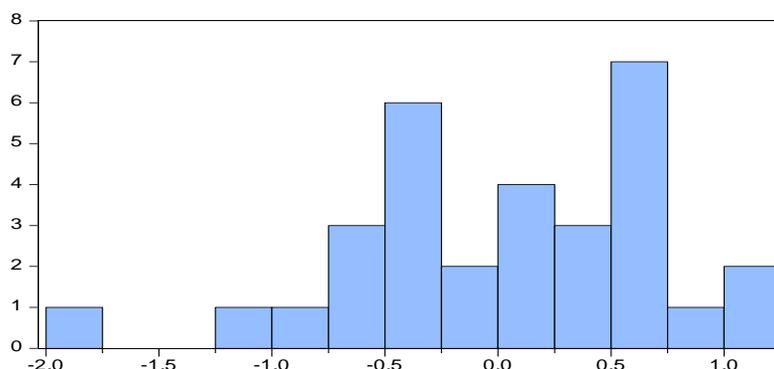
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DE	-5.228841	1387.827971	-0.003768	0.9970
DI	-58.197648	15752.731641	-0.003694	0.9971
C	1921.981343	517880.082237	0.003711	0.9971

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

5-6 اختبار جودة النموذج: للحكم على جودة النموذج المستخدم وللتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية تم إجراء الاختبارات القياسية الآتية:

1. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يوضح المخطط (1) إن البواقي تتوزع بشكل طبيعي في النموذج المقدر لان قيمة (Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى (0.05).



Series: Residuals	
Sample 2005S1 2020S1	
Observations 31	
Mean	2.05e-15
Median	0.141373
Maximum	1.146420
Minimum	-1.794508
Std. Dev.	0.682933
Skewness	-0.459571
Kurtosis	2.977570
Jarque-Bera	1.091879
Probability	0.579297

المخطط (1) اختبار التوزيع الطبيعي لدالة الاستثمار

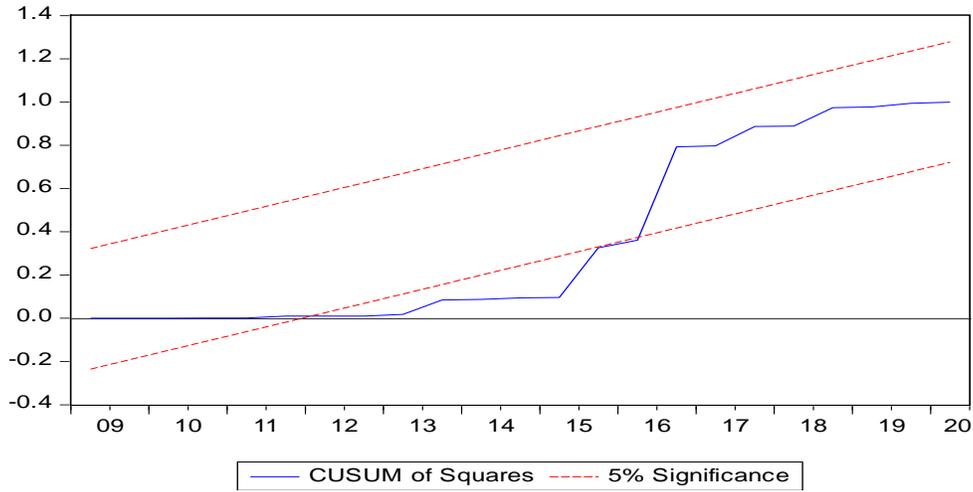
من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

2. اختبار استقرارية الدالة خلال مدة الدراسة:

يعكس هذا الاختبار معاملات الاجلين القصير والطويل خلو البيانات المستعملة من وجود أية تغيرات هيكلية فيها خلال الزمن ويتم ذلك باستخدام اختبارين لهذا الغرض، فنلاحظ وقوع الخط البياني للإحصاء في (اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة) كما موضح في الشكل (5) خارج الحدود الدنيا عند مستوى (0.05) وهذا يعني عدم استقراريه البيانات بسبب الازمات التي مر بها العراق، بينما يبين اختبار (اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة) كما في الشكل (6) وقوع الخط البياني في الوسط بين خطي حدود

المنطقة الحرجة البياني وبذلك يتضح ثبات استقراره المعلمات القصيرة والطويلة الاجل للنموذج المقدر (ARDL) حسب الاختبارات الإحصائية عند مستوى (0.05).

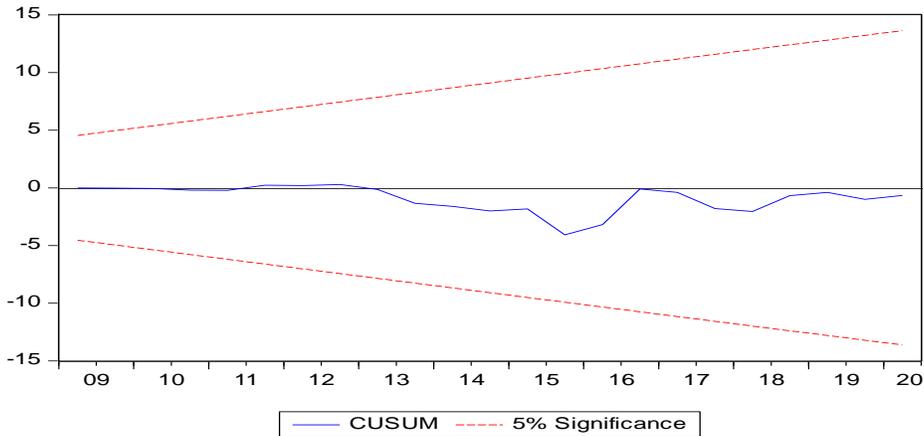
6- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة



الشكل (5) المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة لدالة الاستثمار

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-9

7- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة



الشكل (6) المجموع التراكمي للبواقي المعاودة لدالة الاستثمار

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews-

8- المشاكل القياسية للنموذج:

1. اختبار LM الارتباط الذاتي للبواقي:

يشير الجدول (7) إلى خلو النموذج من الارتباط الذاتي إذ كانت قيمة (F) المحتسبة (F-statistic) غير معنوية عند مستوى أكبر من (0.05).

الجدول (7) الارتباط الذاتي للبواقي لدالة الاستثمار

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.470767	Prob. F(2,22)	0.2515
Obs*R-squared	3.656052	Prob. Chi-Square(2)	0.1607

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج 9-Eviews

2. اختبار عدم تجانس التباين للبوافي:

يبين الجدول (8) خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين للبوافي وقيمة (F) المحتسبة غير معنوية عند مستوى أكبر من (0.05).

الجدول (8) عدم تجانس التباين للبوافي لدالة الاستثمار

Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	0.608689	Prob. F(6,24)	0.7209
Obs*R-squared	4.094299	Prob. Chi-Square(6)	0.6639

من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج 9-Eviews

9-الاستنتاجات:

1. يؤدي زيادة الطلب الحكومي على القروض لتمويل عجز الموازنة إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وبالنظر لحساسية الاستثمار لأسعار الفائدة لكونها كلفة على الإنتاج وارتباط معدلات الاستثمار عكسياً بأسعار الفائدة والاقتراض العام، هذا يفسر التأثير السلبي للاقتراض العام في الاستثمار عن طريق سعر الفائدة.
2. إن الدين العام في العراق لا يرتبط بشكل مباشر بالاستثمار، لأن الغاية الأساسية من الدين العام هو لتمويل عجز الموازنة، وقد لا ينعكس ذلك على معدلات الإنفاق الاستثماري، لا سيما إذا كان تمويل عجز الموازنة لسد النفقات الجارية والتشغيلية في إهمال واضح للنفقات الاستثمارية، ومع ارتباط الدين العام بالإيرادات النفطية إذ يرتفع الدين العام في العراق كلما انخفضت الإيرادات النفطية وبالعكس.
3. إن الدين العام خلال مدة الدراسة فاق أضعاف الاستثمار وهذا يعني إن العراق سيمرّ بمرحلة صعبة جداً تتمثل بعدم قدرته على سداد ديونه وفوائد تلك الديون، ويتضح أنه حتى في السنوات التي يرتفع فيها حجم الاستثمار ليس لها أي أثر على أرض الواقع نتيجة الاضطرابات السياسية والأمنية والاقتصادية فضلاً عن الفساد الإداري والمالي وضعف المراقبة على الإنفاق القروض.
4. أظهرت نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية أن جميع متغيرات الدراسة كانت مستقرة عند الفرق الأول، مما يوجب توظيف نموذج الانحدار الذاتي ذو الأخطاء الموزعة (ARDL) في تحديد علاقة بين الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي مع الاستثمار في العراق.
5. أظهرت نتائج الاختبار القياسي وجود علاقة طردية في الأجل القصير بين الدين الخارجي والاستثمار، كذلك وجود علاقة عكسية قصيرة الأجل بين الدين الداخلي والاستثمار. ورغم ذلك، لا يمكن الاعتماد على هذه النتائج في قراءة العلاقة بين الدين العام والاستثمار في العراق نظراً لأن نتائج اختبار الحدود أفصحت عن عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المذكورة، وبالتالي لا توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي، مع الاستثمار في العراق خلال مدة الدراسة. وهذا يتفق تماماً مع واقع الاستثمار الخاص في العراق الذي يرتبط بشكل كبير بمناخ الأعمال والبيئة التشريعية والمنافسة مع المنتج الأجنبي، ولا تشكل أسعار الفائدة والمزاخمة المالية تأثيراً يذكر على نمو وتطور الاستثمار الخاص في العراق.
6. بينت نتائج الاختبار القياسي وجود تأثيراً عكسياً طويلاً للأجل للدين العام بشقيه الداخلي والخارجي على الاستثمار في العراق. وهنا أيضاً، لا يمكن الاعتماد على هذه النتائج في قراءة العلاقة بين الدين العام والاستثمار في العراق نظراً لأن نتائج اختبار الحدود أفصحت عن عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المذكورة، وبالتالي لا توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين الدين العام، بشقيه الداخلي والخارجي، مع الاستثمار في العراق خلال مدة الدراسة. وهذا يتفق تماماً مع واقع الاستثمار الخاص في العراق الذي يرتبط بشكل كبير بمناخ الأعمال والبيئة التشريعية والمنافسة مع المنتج الأجنبي، ولا تشكل أسعار الفائدة والمزاخمة المالية تأثيراً يذكر على نمو وتطور الاستثمار الخاص في العراق.

10-التوصيات:

- 1- رفع كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية عن طريق خلق صندوق ضامن للاستثمار تودع فيه تخصيصات الاستثمار السنوية او اية فوائض مالية لمصلحة توفير لوازم التنمية والتنفيذ الاجنبي في الموازنة. ويكون هذا الصندوق مؤول وضامن للشركات المقولة بغية رفع الطاقة الاستيعابية للموازنة الاستثمارية بمساعدة وإدا عالي لشركات المقاولات الدولية.
- 2- العمل على وضع خطط واستراتيجيات من اجل من اجل تخفيض حجم الدين العام وكذلك توجيهه نحو مشاريع استثمارية تدر عائداً الى الموازنة.
- 3- البحث عن مصادر بديلة للدخل من خلال التعاون بين القطاع الخاص والعام والنظام المال من خلال السياسات المالية المحاسبية لزيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى (الصناعة، التجارة، الزراعة، السياحة، النقل. الخ) في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم رفد الموازنة بموارد مالية جديدة.
- 4- العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين بيئة المناخ من خلال سن القوانين والتشريعات الكفيلة بجذب الاستثمارات الى جانب تحسين بيئة الاعمال للشركات والمنشآت التجارية.
- 5- توجيه القطاع العام لدعم القطاع الخاص بحيث لا ينافس القطاع الخاص بالفرص الاستثمارية وإيجاد شراكة حقيقية بين القطاع العام الخاص في الاستثمار من خلال في المشاريع الاستراتيجية عن طريق تأسيس شركات مختلطة مساهمة في هذا الجانب.
- 6- العمل على تكييف القوانين والأنظمة للوزارات والدوائر التابعة لها التي تتعارض مع قانون الاستثمار بما يسهم في عملية جذب وتعزيز الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص من خلال توفير الضمانات والإعفاءات الضريبية.
- 7- بتوجيه الاستثمارات العامة نحو مجالات البنية التحتية وتجنب المجالات الإنتاجية بتوجيه الاستثمارات العامة بشكل خاص الي قطاعات الزراعة والكهرباء والاتصالات والتشييد والبناء لما في ذلك من مردود إيجابي نحو تحفيز القطاع الخاص ذو الإنتاجية الأكثر ارتفاعاً بالمقارنة بالقطاع العام.

المصادر

1. إسماعيل، عوض فاضل، "النقود والبنوك"، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.
2. إسماعيل، عوض فاضل، "نظرية الانفاق الحكومي"، دراسة في الجوانب القانونية والمالية والاقتصادية، جامعة صدام، بغداد، 2003.
3. البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية للمدة (2004-2020).
4. عواد، خالد روكان، بلال محمد اسعد، عمار عبد الهادي شلال، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص وأثره في الناتج المحلي الإجمالي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد 34، 2019.
5. علي، عباس ناصر، آلية تمويل عجز الموازنة العامة في العراق واثارها في بعض المتغيرات النقدية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد، 2018.
6. علي، احمد بريهي، "نظرية الدين الحكومي"، البنك المركزي العراقي، قسم البحوث والدراسات، 2020.
7. النصراوي، سلطان جاسم، وآخرون، الازمة المزدوجة واشكالية تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والمالية والإدارية، جامعة بابل، المجلد 12، العدد 2، 2020.
8. وزارة المالية، دائرة الدين العام، نشرات إحصائية للمدة (2004-2020).
9. الوزني، عادل عيسى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق (دراسة تحليلية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 8، العدد 32، 2019.

10. Mankiw, N, Gregory, Brief Principles of Macroeconomics, 5th ed, South-Western, USA, 2009.